الهجرة غير الشرعية و انعكاساتها على الاستقرار المجتمعي في الجزائر

Illegal Migration and its Impacts on Social Stability in Algeria

سميحة عماري[1،*]

[1] جامعة الشادلي بن جديد الطارف (الجزائر)، s.amari@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام:15-02-2026 تاريخ القبول: 04-08-2026 تاريخ النشر: 04-08-2026

ملخص: إن التطور التكنولوجي والعلمي الذي عرفه العالم ساهم في القضاء على المسافات الحدودية حيث أصبحت عبارة عن بوابات يسهل اختراقها من قبل الدول الإفريقية والدول الإقليمية اللاصقة بالحدود الجزائرية، وأصبح هذا عامل قوي ومحفز على الهجرة إلى الضفة الأخرى رغبة في تحقيق الربح ومستقبل أفضل سواء عن طريق الاختراقات البرية أو البحرية بغية الوصول للضفة المقابلة مما نتج عنه في الجزائرية، من خلال التدفقات البشرية الإفريقية أنماط من التهديدات الأمنية التي اكتشفتها الأجهزة الأمنية من السرقة الموصوفة والجريمة بالإضافة إلى تنقل الأمراض المعدية عبر الحدود التي تهدد أمن الفرد وسلامته في الجزائر، ومن جهة أخرى أصبحت الجماعات الإرهابية تستغل الفرص الاختراق الأراضي الجزائرية وتنفيذ خططها الإجرامية من منطلق الساحل الإفريقي والساحل الليبية التي فقدت عنصر السيطرة الأمنية وهذه الرؤية المقتضبة تعطي مفاهيم عامة حول طبيعة الهجرة غير الشرعية وخطورتها على الفرد والمجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ الهجرة غير الشرعية.

Abstract: The technological and scientific development witnessed by the world has contributed to eliminating geographical distances, turning borders into gateways that can be easily crossed by African states and the regional countries adjacent to Algeria's frontiers. This has become a strong motivating factor for migration to the other shore in search of profit and a better future, whether through land or sea crossings aimed at reaching the opposite coast. As a result of African human flows into Algeria, new forms of security threats have emerged, detected by security institutions, including aggravated theft, crime, and the transmission of infectious diseases across borders, all of which threaten the safety and security of individuals in Algeria. Moreover, terrorist groups have begun exploiting opportunities to infiltrate Algerian territory and execute their criminal plans, particularly from the African and Libyan coast, regions that have lost security control. This brief outlook provides a general understanding of the nature of illegal migration and its dangers to both the individual and Algerian society.

Keywords: Migration; Illegal migration.

*المؤلف المراسل.

1- مقدمة

مرت المجتمعات العربية خلال هذه العقود الأخيرة بتطورات تكنولوجية و سياسية واقتصادية كبيرة وسريع في نفس الوقت وهذا ما انعكس على البناء الاجتماعي ونظامه ،وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الظواهر و المشكلات الاجتماعية التي تهدد استقرار و توازن المجتمع وجب معالجتها حماية للمجتمع و لأفراده، من بين هذه المجتمعات نجد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات مرى بالعديد من الأزمات و الصعاب على الصعيد الداخلي و الخارجي، وبهذا التحول الحضاري و التطور التكنولوجي احدث تغيرا سريعا مسى كل الجوانب الحياتية للفرد الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و العلمية ،والتي فرضت على الفرد حياة جديدة معاصرة مغايرة لما هو معتاد.

ولقد تعد الفئة الأكثر تضرر من هذا كله هي فئة الشباب وهذا راجع إلى التفاعل الكبير بقضايا العصرنة و اطلاعه على المجتمعات الأوربية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم هذه المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري و الذي أصبحت تهدد حياة الأفراد من كل فئات المجتمع، وهذا ما جعلت المجتمع الجزائري يبحث عن حلول لهذه الظاهرة.

1- مفهوم الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية معضلة تعاني منها الدول النامية والمقدمة على حد سواء فالأولى تعاني جراء ارتفاع نسبة المهاجرين و اختراقهم للحدود بطريقة غير نظامية، في حين تعاني الثانية من كثرة الوافدين وما ينجم عن هذا النزوح من آفات، و لذا سنتطرق إلى تعريف الهجرة الغير شرعية، و تطورها التاريخي ثم بيان أنواع الهجرة غير الشرعية.

1.1- المفهوم اللغوي:

تعني كلمة هاجر، المهاجر من البلد وعنه، أي خرج إلى بلد آخر، ويمكن تعريف الهجرة بأنها الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم او العلاج أو أي منفعة أخرى.

فهي تعني بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى أخر مع نية البقاء في مكان الجديد لفترة طويلة.

2.1- المفهوم الإجرائي:

تتباين تعريفات الهجرة باختلاف الغايات والأهداف التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها، إذ ينظر إليها في بعض الدراسات على أنها عملية عبور للحدود الدولية دون الحصول على ترخيص قانوني من سلطات دول الاستقبال. وفي هذه الحالة، يغادر الفرد دولته الأصلية ويدخل دولة أخرى بطرق غير نظامية، سواء نتيجة عدم امتلاكه الوثائق الرسمية اللازمة للسفر، أو بسبب استخدامه مسالك غير مخصصة للعبور برا أو جوا أو بحرا، بهدف تفادي الرقابة الأمنية والجمركية. ويصنف ضمن فئة المهاجرين غير النظاميين كل شخص يدخل دولة ما أو يخرج منها عبر منافذ غير رسمية، سواء كان ذلك مشيا على الأقدام أو باستعمال وسائل نقل مختلفة.

كما أضافت منظمة العمل الدولية ان الهجرة غير الشرعية تعتبر هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية ويقصد بهذا المهاجرون غير الشرعيين كلا من:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.

- الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواءا بالقيام بعمل غير مرخص له او يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية (ساعد، 2012).
- عرف المشرّع الجزائري الهجرة غير الشرعية بأنها كل فعل يقوم به جزائري أو أجنبي يتمثل في مغادرة الإقليم الوطني بطرق غير قانونية، سواء عبر اجتياز أحد المعابر البرية أو البحرية دون احترام الإجراءات القانونية المعمول بها. ويشمل ذلك استعمال هوية مزيفة، أو الاعتماد على وثائق مزورة، أو اللجوء إلى أي وسيلة احتيالية أخرى بقصد التهرب من تقديم الوثائق الرسمية المطلوبة أو من الخضوع للإجراءات التي تفرضها القوانين والتنظيمات السارية. كما تمتد المسؤولية الجزائية لتشمل كل من يغادر التراب الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مخصصة رسميا لعبور الحدود، وتطبق في هذه الحالات العقوبات نفسها المقررة قانونا (الدهيمي، 2010).

فقد نجد مفهوم جديد للهجرة غير الشرعية و هو (الحرقة) وهي ظهر هذا المصطلح في اطار تفاقم الظاهرة (الهجرة غير الشرعية) اذ اصبح الفرد يريد القيام بها مهما كانت التكاليف و الظروف و التبعات التي تشكل احتراقا نفسيا و اجتماعيا و اقتصاديا.

2- التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

أضحت الهجرة غير الشرعية في الوقت الراهن ظاهرة ذات أبعاد عالمية، إذ تعد من أكثر الظواهر انتشارا واتساعا، وقد عرفت تناميا ملحوظا داخل المجتمع الجزائري، لا سيما في أوساط فئة الشباب. ولم تعد هذه الظاهرة مقتصرة على الذكور فقط، بل امتدت لتشمل الإناث والقصر، كما طالت شبابا ينتمون إلى فئات اجتماعية ميسورة الحال ويتمتعون بأوضاع اجتماعية مستقرة نسبيا.

وقد شهدت الجزائر تطورا متسارعا في هذه الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة، حيث اتجهت في بداياتها نحو فرنسا، متأثرة بما خلّفه الاستعمار الفرنسي من روابط لغوية واقتصادية. وتعود أولى مظاهر الهجرة إلى سنة 1912، عقب فرض قانون التجنيد الإجباري على الشباب الجزائري من قبل سلطات الاستعمار، ثم تزايدت سنة 1924، إذ قدر عدد المهاجرين آنذاك بحوالي أربعة آلاف شخص قصد العمل.

أما في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد سجل أول مظهر للهجرة غير النظامية سنة 1963، من خلال استقبال الجزائر للاجئين من مالي ونيجيريا، الذين فروا من بلدانهم خوفا من التصفية العرقية عقب هزيمتهم في النزاعات المسلحة مع السلطات الحاكمة (الطروانة، د.س، ص ص 2–9).

ومع بداية تسعينيات القرن الماضي، عرفت الجزائر انتشارا ملحوظا لظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ما يعرف بـ"قوارب الموت"، حيث عرفت تصاعدا أكبر ابتداءً من سنة 2005. غير أن البلاد كانت قد شهدت قبل ذلك حادثة بارزة سنة 1925، تمثلت في محاولة هجرة أربعين شخصا سرا عبر ميناء سيدي فرج باتجاه ميناء مرسيليا، بعد إخفائهم داخل مخازن إحدى البواخر. وقد أدت الظروف البحرية القاسية وطول الرحلة إلى وفاة عدد منهم نتيجة احتراق الفحم، في حين نجا ستة عشر شخصا فقط، ليتم اكتشافهم ومحاكمتهم من قبل السلطات الفرنسية. واستمر تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري بأشكال متعددة، لتتجسد لاحقا في رحلات بحرية خطيرة باستخدام قوارب خشبية تنطلق من السواحل الشرقية والغربية للبلاد، أملاً في بلوغ الضفة الأخرى.

وأصبحت تعرف بالهجرة عن طريق قوارب الموت، حيث بدأت هذه الظاهرة بالمغرب نظرا ببقرب الجغرافي من اسبانيا، ثم انتقلت إلى الجزائر بعد تشديد الحراسة على جبل طارق، وأحداث سبتة و مليلية ، لتمتد إلى السواحل الغربية الجزائرية (بني صاف، عين تيموشنت، ووهران) ثم إنتقلت إلى الشواطئ الشرقية (عنابة، القالة، سكيكدة)، وتبقى ظاهرة الحراقة في تزايد مستمر لحد الساعة مع اختلاف وسائل التنقل و الجنس و الفئات العمرية، حيث وصلت إلى هجرة العائلة بأكملها في القوارب (تومي و هرادف، 2021، ص ص 137-138).

3- أنواع و عوامل الهجرة غير الشرعية

1.3- أنواع الهجرة غير الشرعية

في سنة 2024، بلغت أعداد المهاجرين واللاجئين المقيمين في الدول العربية حوالي 44 مليون شخص، بينما قدر عدد المهاجرين واللاجئين المنحدرين من البلدان العربية بنحو 37.2 مليون نسمة.

- تعد الهجرة داخل الإقليم العربي نمطا سائدا، حيث يختار ما يقارب نصف المهاجرين من الدول العربية البقاء والاستقرار داخل المنطقة نفسها.
- شكل المهاجرون نسبة تقارب 9٪ من مجموع سكان المنطقة العربية خلال عام 2024.
- تسجل الدول العربية معدلات مرتفعة في حركة تنقل طلبة التعليم العالي، سواء من حيث الوافدين أو المغادرين، مقارنة بالمتوسط العالمي، مع تسجيل زيادة ملحوظة في أعدادهم خلال السنوات الأخيرة.
- تعتبر المنطقة العربية من أبرز المساهمين في التحويلات المالية إلى الخارج، إذ تمثل نحو 20.2٪ من إجمالي التدفقات العالمية، كما تعتمد في الوقت ذاته على التحويلات الواردة التي تشكل حوالي 7٪ من الحصة العالمية.
- تعاني المنطقة العربية من حجم كبير من النزوح الداخلي، حيث بلغ عدد النازحين داخلياً نحو 28 مليون شخص سنة 2023 (الأمم المتحدة، 2025).

هناك ثلاثة أنواع للهجرة غير الشرعية حسب طريقة التي يهاجر بها وهي كالتالي:

1.1.3- الهجرة غير الشرعية البرية :

تتم من خلال الطرق البرية مثلا التسلسل إلى ليبيا و الأردن، عن طريق ليبيا يتم تهريب المهاجرين إلى دول حوض المتوسط الأوربية مثل مالطا و اليونان و إيطاليا، أما عن طريق الأردن و سوريا فعادة ما يكون تهريب المهاجرون إلى قبرص و تركيا، و لقد تراجع و انخفض عدد المهاجرين غير الراغبين الذين تمكنوا من الوصول إلى اسبانيا ،سواء عبر البحر أو سياح مدينة مليلية الحدودية، وفقا لإحصائيات حديثة صدرت في بداية عام 2007 عن وزارة الداخلية الاسبانية، اذ بلغ عدد المهاجرين إلى اسبانيا 9086فردا خلال الفترة بين يناير- كانون الثاني – أيلول 2016، مقابل11 ألف و 500 خلال الفترة نفسها سنة 2015، أي بتراجع يمثل نسبة21 %، بالمقابل ضبطت فرقة محاربة الهجرة غير الشرعية السرية بطنجة 68 % محاولة تهريب سري عبر الاختباء داخل الشاحنات خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من سنة 2006، كما أن عدد المهاجرين بواسطة هذه الطريقة يتناقص تدريجيا، باعتبار أنه في نفس الفترة 2015 ناهز العدد أكثر من 102 حالة تم ضبطها وفق تعبيره، إذ تتسم هذه الطريقة بصعوبتها.

2.1.3- الهجرة غير الشرعية البحرية :

يعد التهريب عبر المسالك البحرية الوسيلة الأكثر شيوعا في الهجرة غير الشرعية، إذ يشكل البحر الطريق الأساسي الذي يلجأ إليه العديد من الراغبين في مغادرة بلدانهم بطرق غير نظامية. ففي المراحل الأولى، كانت محاولات الإبحار السري تقتصر على قيام الشخص الراغب في الهجرة بالاتصال بصاحب السفينة أو ربانها، أو التنسيق معه، من أجل تهريبه خارج حدود الدولة أو إدخاله إليها خلسة، على أن يتكفل لاحقا بإيجاد وسيلة للوصول إلى بر الدولة المقصودة. ومع تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين، برزت شبكات إجرامية منظمة متخصصة في تهريب الأشخاص، على غرار تلك الناشطة في مناطق جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى ودول البلقان وشمال إفريقيا، حيث تسعى هذه العصابات إلى تحقيق أرباح مالية كبيرة مستغلة تطلع الأفراد إلى تحسين أوضاعهم المعيشية بطرق غير قانونية. وقد تنوعت أساليب التهريب البحري، لاسيما عبر استخدام قوارب صغيرة تنطلق نحو بعض الدول الأوروبية، مثل قبرص ومالطا وإيطاليا واليونان.

3.1.3- الهجرة غير الشرعية الجوية :

ينظر إلى هذا المسار على أنه أكثر أمانا مقارنة بغيره، غير أنه يعد من أصعب الطرق من حيث التنفيذ. إذ تقوم فكرته الأساسية على الحصول على جواز سفر أوروبي يعود لشخص يتشابه شكليا مع الراغب في الهجرة، حيث يتم إرسال هذا الجواز عبر شبكات تهريب متخصصة، ليتمكن المهاجر من السفر جوا تحت هوية صاحب الوثيقة. وفي حال اكتشاف أمره من قبل السلطات الأمنية، يتم ترحيله إلى بلده الأصلي، كما قد يحدث ذلك أيضا إذا قام صاحب الجواز الأوروبي بالإبلاغ عن فقدانه لدى الجهات المختصة. وتكمن الصعوبة الأساسية في هذا الأسلوب في العثور على جواز سفر لشخص تتقارب ملامحه مع المهاجر، إضافة إلى القدرة على اجتياز نقاط المراقبة وختم الجوازات دون أن يتم التعرف عليه من قبل أعوان الأمن. وباعتبار أن المطارات تُعدّ منافذ استراتيجية ذات أهمية بالغة، فإن الدول توليها عناية خاصة من حيث التأمين، من خلال تسخير وسائل مادية وتقنية متطورة، مثل أجهزة التفتيش بالأشعة (السكانير) وكواشف المعادن وغيرها من الأنظمة الأمنية الحديثة. وقد أسهم ذلك في الحد بشكل كبير من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر المطارات، نظرا لكونها مناطق مغلقة يصعب اختراقها.

2.3- عوامل الهجرة غير الشرعية:

تختلف أسباب الهجرة غير الشرعية من فرد لأخر ومن دولة لأخرى لذا يصعب تحديدها، إذ هي تتقاطع بين ما هو مادي اقتصادي و اجتماعي سياسي، ونفسي و عدة عوامل أخرى .

فمن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي قد تكون أهم الأسباب للهجرة غير الشرعية في الدول النامية مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب في مجتمعاتهم والتي جعلتهم يهربون من بلدهم الأصلي بحثا عن العمل و الرفاهية في البلدان الأجنبية، كما انها ترتبط كذلك بالفقر حيث لا يستطيع الفدر تلبية حاجياته الحيوية كغذاء و السكن و الصحة. فهذا التدني والعجز يؤدي بأفرادها إلى الانحراف و السرقة و الانضمام إلى عصابات الجريمة، ويؤدي هذا أيضا إلى انتشار ظواهر جديدة اجتماعية مثل التسول و عمالة الأطفال وغيرها.

بالإضافة إلى أسباب أخرى كالقرب الجغرافي الذي يشكل بوابة رئيسية بين القارتين الأوروبية و الإفريقية ، و هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة و الشرق و الأوسطين إلى الضفة الشمالية للمتوسط، حيث أن العامل الجغرافي فيما يتعلق بالتجاور بين دولتين أحداهما يحتمل وجود فرص عمل فيها ، يكون من أسباب الهجرة غير شرعية (حمود، د.س، ص 348).

شهد المجتمع الجزائري، ابتداءً من أواخر عقد الثمانينيات، جملة من التحولات العميقة التي أفرزت آثاراً سلبية غير مسبوقة، ولم يكن المجتمع قد اعتادها من قبل، حيث برزت مجموعة من الظواهر الاجتماعية يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- حالة الفقر المدقع التي تعيشها شريحة غالبة في العالم العربي و بذلك فإن نسبة عالية من سكان هذا العالم في عمومه تعيش تحت خط الفقر. وهو ما يعني أن نسبة عالية من البشر في مجتمعات الجنوب لا تجد ما يشبع حاجتها الأساسية، الأمر الذي يدفعها إلى محاولة الهجرة من المجتمع.
- أزمة السكن الحادة ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلالات في التسيير وهيمنة البيروقراطية على هذا القطاع.

كما تلعب وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات دوراً محورياً في ترسيخ ثقافة الهجرة غير الشرعية، حيث أسهم التطور التكنولوجي في إبراز نمطين متباينين من الحياة يصلان أحياناً إلى حد التناقض. يتمثل النمط الأول في الظروف السائدة داخل مجتمعات الجنوب، التي يعيش في إطارها الشباب المقبل على الهجرة، والموسومة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وندرة فرص العمل. في حين يعكس النمط الثاني صورة الحياة في المجتمعات الأوروبية، التي تتميز بتوفر أنظمة الحماية الاجتماعية، وضمانات التأمين ضد الحاجة، إلى جانب تنوع فرص العمل وارتفاع معدلات التشغيل (مجموعة من الباحثين، 2014).

4- آليات مكافحة الهجرة الغير شرعية

تظافرت الجهود الدولية و الإقليمية بسن مجموعة من القواعد و القونين و العقوبات من أجل الحد من هذه الظاهرة و محاربتها و سنذكر منها مايلي:

1.4- دور المنظمات و اللجان الدولية:

الأمم المتحدة: يتلخص موقف المنظمة الدولية للأمم المتحدة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فيما يلي:

- تعتبر إدارة الهجرة أحد أكبر التحديات التي ستواجهها الدول الغنية خلال السنوات والعقود القادمة، لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- إن التشدد في سياسات مقاومة الهجرة غير الشرعية قد يؤدي على المدى الطويل إلى زيادة محاولات الهجرة غير القانونية، عوض الحد منها.
- تشكل الهجرة غير الشرعية قضية معقدة تتطلب تعاون الدول، خاصة في مكافحة شبكات تهريب البشر، مع توفير قنوات قانونية للهجرة وضمان حماية حقوق الإنسان للمهاجرين.
- يعد تفعيل دور "اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية" ضروريا لوضع معايير دولية ورسم سياسات فعّالة لإدارة الهجرة بما يحقق مصالح جميع الأطراف.
- يجب السعي لوضع استراتيجيات شاملة لإدماج المهاجرين، بحيث يتحول وجودهم إلى عنصر إثراء للدول المستقبلة بدل أن يكون مصدر اضطراب وعدم استقرار.

2.4- مؤتمرات و الندوات العلمية المعنية بالهجرة الدولية:

شهدت السنوات الأولى من القرن الواحد و العشرين نهضة دولية في اتجاه اللاهتمام بمشكلة الهجرة و اللاجئين، حيث تم عقد العديد من المؤتمرات و الندوات الدولية التي تناولت الجوانب المختلفة لمشكلة الهجرة، ومن بينهم **الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالمتعلق بالهجرة الدولية و الذي عقد في نيويورك 15 سبتمبر 2005**، والذي تناول مايلي:

- تمثل الهجرة الدولية ظاهرة متصاعدة وتشكل عنصرا أساسيا في التنمية لكل من البلدان النامية والمتقدمة.
- يمكن أن تسهم الهجرة الدولية في تحقيق التنمية في كل من البلدان الأصلية والدول المستقبلة، شرط أن تكون مدعومة بمجموعة متكاملة من السياسات المناسبة.
- من الضروري تعزيز التعاون الدولي لإدارة الهجرة بشكل فعال ومستدام.
- **بيان الرباط:** خلال مؤتمر ضم 60 دولة إفريقية وأوروبية، صدر بيان اتفق فيه الوزراء على إنشاء شراكة وثيقة لتنظيم الهجرة غير الشرعية، ومعالجة الظاهرة بطريقة شاملة ومتوازنة، مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين (تومي و هرادف، 2021، ص 151).

5- دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تداعيات كبيرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظراً لتوافد أعداد مستمرة من المهاجرين غير النظاميين إلى أراضيها، وهو ما يعزى إلى موقعها الجغرافي كبوابة إفريقيا وطول شريطها الساحلي. وقد دفع هذا الواقع السلطات الجزائرية إلى اعتماد مجموعة من التدابير والآليات لضبط دخول وخروج الأجانب، وتنظيم إقامتهم وتنقلهم داخل البلاد، فضلاً عن طرد كل أجنبي يشكل تهديداً للنظام أو لأمن الدولة.

فقد بدأت بالبعد القانوني في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية و ذلك من خلال ضبط التوازن بين أمن الدولة و حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين و ذلك من خلال القوانين التالية:

- **قانون رقم 08 / 11:** والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم و تنقلهم بها: يحدد القانون رقم 08 / 11 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها، وضعية الأجانب في الجزائر، من حيث ضبط إجراءات دخولهم و إقامتهم وتنقلاتهم، و يكفل المشرع الجزائري في هذا القانون للأجانب حرية الدخول إلى الإقليم الجزائر و الخروج منه وفقا للإجراءات القانونية، ولقواعد القانون الدولي و مبادئ المعاملة بالمثل، ووفقا لتقاليد المجتمع الجزائري في الضيافة، وكما يكفل لهم التنقل بحرية في إطار قوانين الجمهورية.

- **قانون العقوبات:** جرم المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية في القانون رقم 02/16 المؤرخ في 19 جوان 2016، المتمم للأمر رقم 156/66 المؤرخ في 8 جوان 1966 والمتعلق بقانون العقوبات، وذلك بموجب المادة 175 مكرر 1، التي نصت على أنه: "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وغرامة تتراوح بين 20,000 و60,000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي يقيم في البلاد يغادر الإقليم الوطني بطريقة غير قانونية عبر أحد المراكز الحدودية البرية أو البحرية أو الجوية، سواء بانتحال هوية، أو استعمال وثائق مزورة، أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتجنب تقديم الوثائق الرسمية أو القيام بالإجراءات القانونية المطلوبة". وتطبق العقوبة نفسها على من يغادر الإقليم عبر منافذ أو أماكن غير رسمية.

كما جرم القانون تهريب المهاجرين، وجعل العقوبة أشد، حيث يعاقب مرتكب هذا الفعل بالحبس من ثلاث إلى خمس سنوات وغرامة مالية بين 300,000 و500,000 دج. وتزداد شدة العقوبة لتصل إلى خمس إلى عشر سنوات حبس وغرامة من 500,000 إلى مليون دج إذا شمل التهريب قاصرا، أو كان هناك تعريض لحياة أو سلامة المهاجرين للخطر.

لجأت الجزائر أيضا إلى تعزيز التعاون مع الدول الأوروبية، سواء على المستوى متعدد الأطراف أو عبر اتفاقيات ثنائية مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بهدف ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ودعم قدرات الحكومة الجزائرية

في مجال مراقبة الهجرة وإدارتها. كما شملت جهود التعاون الإقليمي من خلال تجمع دول الساحل والصحراء، حيث ركزت هذه الدول على مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر توحيد الجهود الإقليمية في مراقبة الحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتبييض الأموال، والاتجار بالبشر والمخدرات، بالإضافة إلى مواجهة الجماعات الإرهابية، ودعم المبادرات الرامية إلى تحقيق الأمن والتنمية (تومي و هرادف، 2021، ص 151).

كما شمل البعد الاقتصادي في سياسة الجزائر جهودا موجهة لدعم الشباب والحد من البطالة، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات. ومن أبرز هذه الإجراءات تسهيل حصول الشباب على القروض البنكية، وتمكينهم من إنشاء مؤسسات صغيرة بمساندة الدولة، بالإضافة إلى تخصيص منح للشباب العاطل عن العمل مع توفير فرص التكوين المهني والعمل المؤقت، وذلك لمساعدتهم على الحصول على مصدر دخل يلبي احتياجاتهم المادية ويعزز استقلاليتهم الاقتصادية.

6- الخلاصة:

اتخذت الجزائر تحديات كبير لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية رغم هذا فإن الواقع يشير إلى ارتفاع واضح لهذه الظاهر و التي أخذت بعدا دوليا، فقد اختلف دوافع انتشارها من الدافع اقتصادي واجتماعي و نفسي و غيرها، وأخذت منحى انحرافيا في العديد من الدول، إذ أصبحت تهدد أمن و استقرار الفرد و الجماعة، فإنه لابد من أي عمل غير قانوني ويتعارض مع سياسات الدول و عابر لحدود الدولة بشكل غير نظامي أن تكون له انعكاسات سلبية على مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، ولهذا وجب إعادة النظر في لمعالجة هذه الظاهرة من جذورها، وذلك بتبني استراتيجيات طويلة المدى مبنية على التعاون بين أوربا و إفريقيا واستعادة الاستقرار في القارة الافريقية.

- الإحالات والمراجع:

الأمم المتحدة. (2025). تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2025. دار الإسكوا بين الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، لبنان.

تومي، هجيرة، و هرادف، بهية. (2021). الهجرة غير الشرعية: أسباب وآليات وواقع الهجرة ومكافحتها. مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، 137–138.

حمود، واثق عبد الكريم. (د.س). موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.

الدهيمي، الأخضر عمر. (2010). دراسة حول الهجرة غير الشرعية. ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة الجزائر.

ساعد، رشيد. (2012). وقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني (رسالة ماجستير). جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم السياسية.

الطروانة، فاطمة سليم. (د.س). مشكلات الشاب بين الخصوصية والعالمية. جامعة البتراء.

مجموعة من الباحثين. (2014). الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: مخاطر واستراتيجية المواجهة (الطبعة الأولى). دار الروافد الثقافية، لبنان.